دور الشفافية في تحقيق الميزانية المفتوحة في الجزائر

The role of transparency in achieving an open budget in Algeria

بوبكر أمال*

جامعة الجزائر 1، الجزائر، boubekeuramel9@gmail.com

عضو مخبر الأمن القومي الجزائري الرهانات والتحديات (جامعة خميس مليانة)

تاريخ الإرسال: 02/22 / 2021 * تاريخ القبول 05/29/ 2021 * تاريخ النشر: 21/ 06 /2021

ملخص:

نتيجة لإنتشار الفساد وتأثيره على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية التي تتطلب توافر الشفافية المالية العامة، أصبح لزاما التوجه نحو الميزانيات المفتوحة والتي أصبحت تتحدد فيها المعايير الدولية لقياس مدى إلتزام الدول بمبادئ الشفافية وتحقيق متطلباتها من خلال السعي لتجسيد ذلك بإشراك المواطنين والفاعلين في إعدادها وتحقيق الرقابة التامة عليها لنكون أمام ميزانيات مفتوحة تجسد ميادئ الحوكمة، هذا ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج لعل أبرزها عدم إلتزام الجزائر بمبادئ الشفافية وتغليب السرية والغموض في إعداد الموازنة وكذا تنفيذها والرقابة عليها في ظل غياب الشفافية والإفصاح التام وغياب حصول المواطنين على المعلومات المتعلقة بها، وتصبح الجزائر بذلك ملزمة بتوفير جملة من المتطلبات الضرورية لمحاربة الفساد وتعزيز دور الشفافية العامة في ميزانياتها وتقوية دور هيئات الرقابة وإستقلاليتها وتوسيع نطاق المساءلة.

الكلمات المفتاحية:

الشفافية، المسائلة، المشاركة، الحصول على المعلومات، الميزانية العامة.

Abstract:

aspects of economic life that require the availability of public financial transparency as it is the effective way to achieve sustainable development and governance, it has become imperative for countries to move towards open budgets, in which international standards are defined to measure the extent of states' commitment to the principles of transparency and achieve their requirements by seeking to embody this With the participation of citizens and actors in preparing it and achieving complete control over it, this is what this study found of the results such as Algeria's failure to adhere to the principles of transparency and the prevalence of secrecy and ambiguity in preparing the budget, as well as its implementation and control in the absence of transparency and full disclosure and the absence of citizens' access to relevant information

Keywords:

Transparency, accountability, participation, access to information, public budget.

---

* **أمال بوبكر**

مقدمة

عرفت العقود الأخيرة تنامي متزايد لتشجيع الحصول على المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة كون أن الحصول على هذه المعلومات و الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الحكومة أصبح أمر ضروري لضمان جعل الحكومات مسؤولة أمام المحكومين، فالإنفتاح على الإقتصاد العالمي الذي جاء نتيجة للعولمة والتطور التكنولوجي أدى الى ظهور مفاهيم جديدة تفرض نفسها على الحكومات كالشفافية والمشاركة والمساءلة في إعداد الميزانية العامة كونها السبيل لتحقيق الميزانية المفتوحة.

وبإعتبار ميزانية الدولة هي الوثيقة الإقتصادية الرئيسية للحكومة فإن الشفافية والمشاركة في إعداد ها يكتسيان أهمية بالغة كون أن ترشيد القرار يتطلب أن لا تحاط العمليات والقرارات الحكومية بسياج السرية وأن يشرك فيها الأشخاص المتأثرين بهذه العمليات والقرارات، وكون الجزائر محور دراستنا نحاول معرفة مدى إلتزامها بمبادئ شفافية الموازنة العامة سواء قبل أو أثناء وبعد إعدادها وكذا الرقابة على بنود الموازنة العامة ومدى تطابقها مع مبادئ الشفافية .

مشكلة البحث: أصبح موضوع الميزانيات المفتوحة يحظى بإهتمام كبير بعدما كان مقتصرا عل الدول المتقدمة مما إتجه العديد من الدول النامية إلى تحقيق شفافية الموازنة العامة وجعلها أكثر إنفتاحا، وبما أن الشفافية هي أساس التنمية والذي أدى إلى ظهور نموذج الميزانية المفتوحة الذي أصبحت شفافية الميزانية فيه إحدى المعايير الأساسية للحكم على أننا أمام ميزانية مفتوحة أو مغلقة .أين نصبح أمام البحث عن مدى إلتزام الجزائر بمعايير الشفافية العالمية،وهل تتمتع الميزانية العامة بالجزائر بالشفافية، بمعنى هل يتم نشر البيانات والجداول والسياسات المالية والإقتصادية بشكل واضح للجميع سواء قبل أو بعد إعتمادها ؟

فرضيات البحث:

- غياب الشفافية والإفصاح التام وغياب حصول المواطنين على المعلومات أدى إلى عدم إلتزام الجزائر بمبادئ الشفافية وتغليب السرية والغموض في إعداد الموازنة ها.

-الجزائر ملزمة بتوفير جملة من المتطلبات الضرورية لمحاربة الفساد وتعزيز دور الشفافية العامة في ميزانياتها وتقوية دور هيئات الرقابة وإستقلاليتها وتوسيع نطاق المساءلة حولها.

- المشوار لا يزال طويل أمام الجزائر لتجسيد فكرة الميزانيات المفتوحة.

هدف البحث : تأتي دراستنا من خلال الإنتقادات الموجهة للحكومة حين إعدادها للميزانية من خلال التقاريير الدولية التي تعطي نقاط سوداء عن ميزانيات الدول النامية ومنها الجزائر وذلك من خلال التعريف وطرق تحقيقها وتحديد أفضل السبل لتعزيز دورها من أجل الوصول إلى ميزانيات مفتوحة يصبوا إليها المواطنين.

1. المحور الاول: مفهوم شفافية المالية العامة وأهميتها :

1.1 أولا: تعريف الشفافية المالية العامة: تعددت تعريفات الشفافية بتعدد الأهداف المراد الوصول إليها فمنها من ركز إلى البعد السياسي ومنها من ركز إلى الجانب الإقتصادي ومنها حصر الشفافية في سياق الميزانية العامة في بعدها المحاسبي أي تدفق المعلومات (حاجي العلجة،دور الشفافية في تحقيق حوكمة المالية العامة، مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة، العدد 26،2012)، تشير الشفافية المالية إلى الوضوح، الموثوقية، الانتظام، التوقيت وملائمة المعلومات المقدمة حول المالية العامة وانفتاح عملية صنع قرارات الموازنة العامة للجمهور(منظمة الشراكة الدولية للميزانية حول الميزانية المفتوحة لسنة2007) ،وتعرف الشفافية أيضا بالعلانية ،التصريح الواضح للبيانات والأليات والواردات والصادرات والتصرفات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام والوسائل الرقابية الأخرى مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أليات حماية المال العام والحد من الفساد ،بحوث وأوراق الملتقى العربي الثالث ،

كما تعرف أيضا في إطار شفافية الموازنة العامة ما يلي: إطلاع الجماهير على تصور الدولة في ما يتعلق بإدارتها للموارد المالية وهو الأمر الذي من شأنه زيادة المشاركة وكفاءة الإنفاق العام وفق الإحتياجات الأفراد الفعلية، أو تمثل توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة الآنية المتعلقة بالنشاطات والإجراءات والقرارات السياسية المالية التي تتخذها الدولة في الوقت المناسب وضمان الوصول إليها بشكل يسمح بسهولة الرقابة (شفافية الموازنة

العامة .وحسب البرنامج الإنمائي للامم المتحدة يقصد بالشفافية إتاحة الحصول على المعلومات بشكل مباشر و إلتزام الغدارة بإشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة التي تمارسها الإدارة لصالح ولحساب المواطنين مع الإلتزام بإتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تضمن تزويد المواطنين بالبيانات والمعلومات الصادقة على كافة خططها ونشاطاتها (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة undp،org. pogan،www)
ووفق دراسة **folsher** الصادرة عن مبادرة الشفافية والمسائلة التابعة لمؤسسة المجتمع المفتوح في عام 2014 لا يعادل مفهوم شفافية الموازنة مفهوم الإفصاح عن مكوناتها وإنما يمتد ليشمل قياس مدى كون كافة المعلومات والبيانات المترتبطة بالموازنة العامة للدولة متاحة ومفصح عنها بشكل مقروء ودقيق ويسهل الوصول إليها في زمن مناسب (غالمي زهيرة، دور المساءلة الإجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى الجزائر،مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية،مجلد 11، عدد 04،جامعة شلف،اكتوبر 2019،ص 140).

2.1 ثانيا: أهمية الشفافية في تحقيق الموازنة المفتوحة: تؤمن مبادرة الشراكة الدولية أن الموازنات المفتوحة تتيح للمواطنين الحكم في ما إذا كان المسؤولين عن إدارة المال العام وكلاء صالحون وأمناء إتجاه المال العام، علاوة عن ذالك فإن الموازنات التي تتميز بالشفافية والمشاركة تقلل فرص الإهدار أو الفساد في الإنفاق وبتالي يمكن أن تزيد الموارد المتاحة لمحاربة الفقر، إجراء تقييمات بشأن الشفافية والمشاركة على المستويات الوطنية والمحلية للحكومات (مبادرة الموازنة المفتوحة التابعة لمنظمة الشراكة الدولية للموازنات، وهي برنامج ترويجي دولي يدعم تبني أنظمة مالية عامة تتسم بالشفافية وتعمل في 100 بلدwww. openbudge tindex. org وتعد إتاحة معلومات كاملة ومبسطة وغير منقوصة عن الموازنة مجرد وسيلة لخلق حوار مجتمعي حول السياسات العامة للدولة وتخصيصها للموارد بشكل يعزز من مشاركة جميع المواطنين في عملية تشكيل حاضرهم ومستقبلهم وتعد ايضا نقطة لإنطلاق لمراقبة شعبية فعالة تقلل من الأثار السلبية للفساد على المجتمع وضمان للإستخدام الأكفأ للمال العام والتقليل من فرص إهداره.(أسامة دياب،وريم عبد الحليم،شفافية الموازنة العامة للدولة الضرورة الإقتصادية الغائبة عن الواقع المصري .صادرة عن وحدة العدالة الإقتصادية والإجتماعية ط1المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،ديسمبر 2014.) ومن الضروري وضع الميزانية بصورة شفافة لتحقيق إستدامة أي تطور في القطاع ونجاحه على المدى الطويل ومن شأن نقص الشفافية أن يسهل إستنزاف الموارد ويؤدي إلى إنتشار الرشوة إلى جانب سلوكات أخرى سيئة(كتارينا ألبوكارك، تمويل و إعداد الميزانية لإعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي،المقررة الخاصة بالأمم المتحدة المعنية في الحصول على المياه والصرف الصحي،المشاع الإبداعي) . وتعد الشفافية قيمة محورية في عملية التنمية وهي لا تشترط فقط الإشراف والمساءلة حول النفقات العامة فحسب وإنما الحرص على عقلانية هذه النفقات بقصد الحد من هدر المال العام والثروات الوطنية،ففي ظل غياب الشفافية يتعذر على الحكومات تحقيق أي تقدم لا سيما تلك الشفافية المتصلة بالمحاسبة الصارمة كما أثبتت التجربة في عدة دول أن الشفافية تقلل من الوقوع في الأزمات الإقتصادية وتساعد بدرجة كبيرة على معاجة الأزمات عند وقوعها، من جانب أخر تعتبر الشفافية عامل إستقرار سياسي قوي يظهر بجلاء ويرسخ مفاهيم التقدم الحضارية سياسيا لدى الدولة أيا كانت حيث تكون حق من حقوق المواطنين تجاه الدولة وواجب من واجبات السلطة فتح المجال أمام المواطنين للإطلاع على سير إدارة شؤون المجتمع في كافة النواحي والمجالات وهذا يعني أن تكون سياسات الدولة واضحة في جميع أجهزتها وسلطاتها الثلاث.(سعيد علي الراشدي،الإدارة بالشفافية ندار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،ط 1 الأردن 2007)
ويعتبر الوصول إلى المعلومة أداة مهمة لرفع مستوى الوعي العام لإستراتيجيات التمويل الحكومي ومفتاح المجتمع المدني في المشاركة في إتخاذ القرارات حول الطريقة الأفضل لجمع وإنفاق الأموال .وقد أصبحت الشفافية من العناصر الأساسية والفعالة في تحقيق الديمقراطية والمساواة في الحصول على المعلومات التي هي الأخرى مسألة جوهرية في تسيير شؤون الدولة بشكل واضح وهو ما يخلق الظروف الملائمة للوصول إلى كفاءة السوق بما توفره من بيانات أساسية للقطاعات الإقتصادية بالجتمع وغيابها قد يكون السبب الرئيسي لظهور إختلالات مالية وإقتصادية . (سعيد علي الراشدي،الإدارة بالشفافية ندار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،ط 1 الأردن 2007).

كما تعبر درجة الشفافية عن مؤشر المصداقية المالية للدولة وكفاءة أداءها،فهناك علاقة طردية إيجابية بين درجة الشفافية المالية وتدابير الإستدامة المالية مثل التحكم في العجز الحكومي والديون،وتحسين أداء الإستثمار وتعمل الشفافية على تقليل مخاطر إستخدام الحيل المحاسبية لإخفاء العجز والديون وتحسن الكفاءة في النفقات العامة وتعزز حق المواطنيين في معرفة جودة السياسة المالية.(الميزانيات المفتوحة مركز دعم لتقنية المعلومات).
ومن خلال الميزانية المفتوحة يصبح الافراد أقدر على مراقبة الأحداث وتقييم المخاطر كما تحسن تخصيص الموارد وتعزز الثقة وكمثال على ذلك ماحدث في الهند حيث قامت الحملة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند "الدايت" بالتقصي عن تحويل الحكومة للأموال الخاصة بتطوير مجتمعات الدايت لتمويل دورة ألعاب الكومنولث في 2010 و إستنادا على تقارير الميزانية وتحليلها أطلقت حملة عامة لإسترداد الأموال عبر تغطية إعلامية وتحت هذا الضغط إعترف وزير الداخلية الهندي علنا عن تحويل الأموال بطريقة خاطئة وعلى الحكومة إعادتها .(الميزانيات المفتوحة مركز دعم لتقنية المعلومات، www. sitce gypt . org).
كما تؤدي الشفافية إلى المصداقية من حيث توافر البيانات والمعلومات المتعلقة بالشؤون المالية بوضوح ومصداقية،الأمر الذي يترتب عليه تشجيع الإستثمار وتحسين المناخ الإستثماري وزيادة رؤوس الأموال (محمد الصريفي،الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري،ط1 مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع،الإسكندرية، 2008 .) سعيد علي الراشدي،الإدارة بالشفافية ندار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،ط 1 الأردن 2007

3.1 مقومات شفافية الميزانية:

1.3.1- إتاحة المعلومات للجمهور: وهي قدرة جميع المواطنين على الحصول على المعلومات الحكومية، ولا يعني ذالك فقط التوصل إلى وثائق مادية بل إمكانية الوصول إليها أيضا، حيث يتسم عمل الحكومة بدرجة عالية من التقنية، فإن إتاحة هذه الوثائق التقنية ليس كافيا بل يجب أيضا إتاحة المعلومات في اللغة وأشكال يستطيع الأشخاص العاديون فهمها وتقديرها تهميش (international bodget partnership open buagets transform live.نشرة إلكترونية عدد 64، 2011). ويمكن القول أن جمهور المواطنين لهم حق أساسي في الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية كما لهم الحق في أخذ أفكارهم ومقترحاتهم في الإعتبار فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالميزانية. (عبد العزيز الدخيل،الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية، دار الشافي، السعودية، 2011) .

أ/علانية عمليات الموازنة: ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت ووضع جدول زمني لإعداد الموازنة و إتاحة الوقت الكافي للهيئة التشريعية لكي تنظر في مشروع الموازنة،كما ينبغي أن تكون الموازنة السنوية واقعية وينبغي إعدادها وعرضها ضمن إطار شامل متوسط الأجل للسياسات الإقتصادية والمالية،وينبغي أن تتضمن وثائق الموازنة تقييما لإستمرارية المالية العامة، كما لابد من وجود أليات واضحة لتنسيق و إدارة الإنشطة داخل الموازنة وخارجها ضمن الإطار الشامل لسياسة المالية العامة .(صندوق النقد الدولي دليل الشفافية)

ب/ النشر الإستباقي للمعلومات: وهو من ضمانات الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية كون أن شفافية الميزانية العامة تتطلب أن تكون معلومة لجميع المواطنين بمعنى أن تنشر الميزانية العامة بعد إعتمادها وحتى قبل أن يقرها البرلمان للجمهور والإطلاع عليها ومناقشتها وإبداء الرأي بشأنها، فعلى الدولة أن تحرص على حصول المواطنين على المعلومة بشأن الميزانية وعلى تمكينهم من المشاركة في وضعها وصياغتها وتنفيذها والإشراف عليها وتقييمها إلى جانب تخويلهم اللجوء إلى سبل الإنتصاف حيث يتعذر على الميزانية مساعدتهم على التمتع بحقوقهم، بحيث يجب أن تتاح للجمهور معلومات كاملة وشفافة عن أنشطة الحكومة في مجال المالية العامة، كذالك على الحكومة أن تنشر معلومات كاملة على مستوى ديونها وأصولها المالية والمكونات بالتي تتكون منها وكذالك يجب التعهد بنشر المعلومات المالية في حينها، (أحمد فتحي أبو كريم،الشفافية والقيادة في الإدارة،دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط 1، 2009). توفير معلومات حول المالية وذالك بإعداد أدلة عن شفافية الموازنة ونشر دراسات بحثية حول شفافية الموازنة وأثرها.

ج /قدرة الجمهور للوصول إلى المعلومات الأساسية عن المالية العامة: تتوقف الشفافية على ما إذا كان من السهل على الجمهور العام أو على الأقل المجموعات ذات الإهتمام المعنية الحصول على المعلومات عن خطط ومراكز وأداء الحكومة فيما يتعلق بالمالية العامة، وتتمثل عناصر المعلومات التي من الضروري الوصول إليها:

1 وثائق الموازنة السنوية: إمكانية حصول الجمهور على مجموعة كاملة من الوثائق من خلال الوسائل الملائمة حين يجرى تقيمها للهيئة التشريعية.
2 تقارير عن تنفيذ الموازنة في سنتها : إتاحة التقارير روتينيا للجمهور من خلال الوسائل الملائمة في غضون شهر واحد.
3 البيانات المالية الختامية في نهاية السنة: إتاحة البيانات للجمهور من خلال الوسائل اللازمة في غضون ستة أشهر من إنجاز عملية مراجعتها .
4تقارير المراجعة الخارجية : إتاحة كافة التقارير عن عمليات الحكومة المركزية على نحو موحد للجمهور من خلال الوسائل الملائمة في غضون ستة أشهر من إنجاز عملية مراجعتها .
5 إرساء العقود : إرساء كافة العقود التي تزيد قيمتها عن ما يعادل مائة ألف دولار تقريبا على الأقل كل ربع سنة من خلال الوسائل الملائمة .
6 الموارد المتاحة لوحدات الخدمات الأساسية : إعلان المعلومات من خلال الوسائل الملائمة على الأقل سنويا أو إتاحتها عند الطلب بشأن وحدات الخدمات الأساسية التي تغطي الصعيد الوطني في قطاعين إثنين عل الأقل كمدارس الإبتدائية أو عيادات الرعاية الصحية.
د/قدرة المواطنين الوصول إلى البيانات المتعلقة بالميزانية : وتشمل مستندات الميزانية الأتية:
- بيان ماقبل الموازنة العامة
- مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية
- الموازنة التي تم إقرارها
- تقاريير خلال السنة
- مراجعة منتصف السنة
- تقرير نهاية العام
- تقرير التدقيق
- موازنة المواطنيين.

2.3.1المشاركة والمساءلة: بالإضافة إلى مقوم إتاحة المعلومات للجمهور للإطلاع عليها فهناك مقومان أخران لا يقلان أهمية عنه في تحقيقهما لشفافية الميزانية وهما المشاركة في إعداد الميزانية وكذا المساءلة حولها
أ/ المشاركة: بموجب المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإنه على الدول أن تمكن الأفراد والجماعات والمجتمع المدني من المشاركة في عملية وضع الميزانية ويساعد في ذلك الحكومات على إتخاذ قرارات رشيدة بشأن أولويات الإنفاق .
وتعرف المشاركة على أنها حق الجميع في إتخاذ القرار إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم وتركز المشاركة على حرية التجمع وحرية الحديث وعن توفر قدرات المشاركة البناءة.(عبير حكمت سلامة الكتارتة المساءلة الإجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين،الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة،ديسمبر،2016).وأفضل مثال على مشاركة الجماهير في وضع الميزانية هو الميزانية التشاركية وهي عملية تمنح الحق للأشخاص في تحقيق الموارد العامة وعدم الإكتفاء بمجرد التعبير عن أرائهم، كما يرتبط مفهوم المشاركة إرتباطا وثيقا وصوت المواطن والمساءلة الإجتماعية و إشراك المجتمع لأنه يقوم على المشاركة النشطة للمواطنين في مباشرة عملية المساءلة الصارمة من خلال النواب والمنتخبين . عبير حكمت سلامة،المساءلة الإجتماعية و أثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ديسمبر 2016 .
وتعد المشاركة العامة في القطاع المالي والميزانية حاليا إستثناءا لا قاعدة ففي عدة دول لا يمكن لعامة الجماهير الإطلاع على الوثائق ولا على المعلومات المتعلقة بالإطار الزمني لتمكين الإشخاص من المشاركة،ولم تبذل إي جهود لتوعية عامة الجماهير بالمؤسسات المختلفة المسؤولة عن هذه العملية لتمكنهم من مشاطرة هذه المؤسسات أرائهم .كاتارينا دي البوكارك. وتبقى الشفافية لوحدها غير كافية من أجل تحقيق وتحسين الحكامة حيث تظل مشاركة العموم في وضع الميزانية جوهرية لتحقيق نتائج إيجابية مقرونة بشفافية أفضل للميزانية.

-دور المجالس الشعبية المنتخبة في تفعيل المشاركة المجتمعية: غالبا ما يتم من خلال تفعيل دور المجالس المنتخبة إشراك أصحاب المصالح والمواطنيين الفاعلين في مراقبة و إتخاذ القرارات الخاصة بتنمية المجتمعات مع السلطات الرسمية وتفويض السلطة التي تمكن عموم الأفراد من في المجتمع من القيام بدراساتهم وتحليلاتهم وتولي زمام القرارات..

-دور المجتمع المدني: وتقع الشفافية في صميم دعوات المجتمع وتلعب هذه المنظمات دورا قياديا في نشر المطالب الشعبية لتحسين الإدارة العامة وزيادة الشفافية من قبل صانعي القرار .فالمجتمع المدني مكون أساسي من مكونات الحكم الراشد وفاعل نشط إلى جانب الدولة والذي يعمل على أساس تعزيز التنمية وحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الإطلاع على المعلومات العامة التي بحوزة الدولة بما فيها المعلومات المتعلقة بالميزانية العامة ويضمن كذلك مشاركة أكبر للفاعلين في صنع القرارات .

ب /المساءلة: هناك صلة وثيقة بين المساءلة والشفافية فهما مفهومان مرتبطان يعزز كل منهما الأخر،ففي غياب الشفافية لا تسهل عملية المساءلة وإذا غابت المساءلة فلن تكون للشفافية أدنى قيمة تعرف . وتعرف المساءلة أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات الازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية إستخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالإنتقادات التي توجه لهم وتأدية المطلوب منهم او التجاوزات التي يقترفونها،ويتطلب وجود المساءلة وجود حرية تدفق المعلومات بما يمكن من الإطلاع على ما يجري من وقائع وحقائق، إن الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية العامة يمكن المواطنين ومؤسسات الرقابة والتدقيق ووسائل الإعلام من مساءلة الحكومات عن كيفيات تسير المال العام، وتهدف المساءلة إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تصب في مجملها إلى تحسين الخدمات المقدمة من طرف الجهات للمواطنيين وتشمل الأهداف في المراقبة والتحكم في تحسين الاداء،و يعرف مفهوم المساءلة بأنه الإلتزام بتقديم تفسيرات وتبريرات عن أعمال الوحدة الإدارية إلى السلطة التشريعية أو أية جهة أو جهاز تنفيذي أو قضائي له الحق في طلب ذلك،وبما يتوافق مع الإطار التشريعي لذلك،ويعتبر مبدأ المساءلة قيدا على سلوك القائمين على شؤون السلطة ويلزمهم بإحترام حقوق ورغبات المواطنين.(محمد علي صالح جبران الشفافية والإفصاح في الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، كلية التجارة والإقتصاد، العدد 26، جامعة صنعاء، اليمن، 2018)

ج- الرقابة: إن الرقابة على المال العام أصبع لها أهمية كبيرة كونها تعد أحد الأدوات الأساسية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة بل إن البرلمانات وجدت في المقام الأول لتحقيق هذه الرقابة ولذا كان من الأهمية بما كان العمل على تدعيم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على الحيلولة دون العبث بالمال العام. (نزيه عبد المقصود محمد مبروك ،شفافية الموازنة العامة للدولة أهميتها واليات تعزيزها كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ،طنطا.) كما يمثل إخضاع الموازنة الوطنية للرقابة العامة إحدى الخطوات على طريق طويل وعر لإتاحة المعلومات وتيسيير الحصول عليها على نطاق واسع يحتاج المواطن العادي إلى طريقة لمراقبة الموازنة والإنفاق حتى يستطيع المشاركة برأيه والتيقن من إنفاق الأموال العامة بطريقة صحيحة.

-البرلمان: يضطلع المجلس التشريعي في الغالبية العظمى من البلدان بمسؤولية الإشراف على قضايا الموازنة ،ومن العوامل التي تلعب دورا هاما في تعزيز المجلس التشريعي على لعب دور المشرف على قضايا الموازنة هو المدة الزمنية التي تمنحها إياها السلطة التنفيذية لدراسة مشروع الموازنة السنوية إذ يمكن للسلطة التنفيذية أن تحد كثيرا من دور المجلس التشريعي والجمهور في دراسة ومناقشة الميزانية وذلك بأن تنشر المشروع قبل أسابيع قليلة أو أيام من بدء السنة المالية .(دليل الموازنة المفتوحة لعام 2006)

والبرلمان بإعتباره جهاز قائم على إعداد الموازنة العامة الذي يتمثل دوره في إقرار مشروع الموازنة العامة و إجراءات التعديلات ويحق للمجلس إقرار الإعتمادات المالية الإضافية خلال العام المالي كذلك متابعة نتائج تنفيذ الموازنة و إقرار حساباتها الختامية .(احمد حمدي عبد الدايم ،الحوكمة في الموازنة وتطبيقاتها لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية لدراسات التجارية ،جامعة قناة السويس ،المجلد السابع ،العدد 04 ، 2016 .)

-هيئة التدقيق: ينبغي إخضاع المالية والسياسات للتمحيص بمعرفة هيئة وطنية لتدقيق الحسابات أوهيئة مماثلة مستقلة عن السلطة التنفيذية ويتعين عليها موافاة السلطة التشريعية بجميع تقاريرها بما في ذلك التقرير السنوي ونشرها ،كما ينبغي توفير الإستقلال المؤسسي للجهاز الإحصائي الوطني للتحقق من جودة بيانات المالية العامة.(صندوق النقد الدولي ،دليل الشفافية المالية العامة لسنة 2007 .)،وقد عملت جميع البلدان على إنشاء

مؤسسات عليا لتدقيق الحسابات والهدف من هذه الهيئة هو العمل كلجنة رقابة عامة وتقديم تقييم مستقل لحسابات الحكومة وممارستها المالية

4.1 مبادئ ومعايير الشفافية الموازنة: من السمات المميزة للمالية العامة إتاحة معلومات شاملة عن المالية العامة للاطلاع وتتصل المبادئ والممارسات اللازمة في هذا الصدد بتقديم معلومات شاملة عن أنشطة المالية العامة وأهداف الحكومة وعرض هذه المعلومات بطريقة تسمح بسهولة تحليل السياسة وتشجيع المساءلة .
هناك على المستوى العالمي العديد من المبادرات والوثائق التي يصدرها صندوق النقد الدولي والتي تتعلق بشفافية الميزانية العامة والأهم ان تكون هناك منظومة تشريعية تنظم هذا العمل وتلزم الحكومات بنشر هذه البيانات،ومن أهم المبادرات هي "مبادرة شفافية الموازنة العامة "،هذه المبادرة تقوم على العديد من المبادئ المهمة التي يتطلب على الدول إتباعها من اجل تحقيق مبدأ الشفافية.
1/ لكل شخص الحق في البحث وتلقي المعلومات والتعرف على السياسات المالية العامة.
2/ يجب على الحكومات نشر أهداف قابلة للقياس توضح لسياسات المالية الإجمالية .
3/ يجب تقديم المعلومات المالية وغير المالية للجمهور عن الأنشطة السابقة والحالية والمستقبلية مع مستوى المخاطر المحتملة بالمالية العامة مع توضيح كامل التفاصيل .
4/ يجب على الحكومات عرض الأهداف والنتائج التي تسعى لتحقيقها وتلك التي تم تحقيقها .
5/ جميع المعاملات المالية المتعلقة بالقطاع العام يجن أن يكون لهم أساس قانوني.
6/ يجب تعريف القطاع الخاص وتحديده بوضوح لأغراض رفع التقاريير والشفافية والمساءلة،ويجب الإفصاح عن العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص وأن يتم ذلك على نحو يتسم بالإنفتاح والشفافية وأن يتبع قواعد وإجراءات واضحة.
7/ سلطة فرض الضرائب وتحمل النفقات لمصلحة المواطنيين يجب أن تكون من سلطة تشريعية مخولة.
كما يجب أن تكون جهة تدقيق ومراجعة الحسابات مستقلة من النواحي القانونية عن السلطة التنفيذية،وأن تتمتع بالوضع القانوني الذي يمكنها من القيام بواجباتها وإمكانية الحصول على المعلومات اللازمة.(شرف الموسومي، رئيس الجمعية البحرينية للشفافية،شفافية الميزانية العامة،مملكة البحرين،2020 ، www alshafafeyabh.org)
بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تشمل وثائق الموازنة والحسابات الختامية وغيرها من تقاريير المالية العامة المنشورة جميع أنشطة الحكومة المركزية داخل الموازنة وخارجها .
كما ينبغي توفير معلومات مماثلة للمعلومات الواردة في الموازنة السنوية عن حصيلة الموازنة في أخر سنتين على الأقل بالإضافة إلى التنبؤات وتحليل الحسابية بالنسبة لمجملات الموازنة الرئيسية في السنتين للموازنة المعنية على الأقل .
و ينبغي أن تتضمن وثائق الموازنة بيانات تصف النفقات الضريبية والإلتزامات الإجتماعية والأنشطة شبه المالية،التي تمارسها الحكومة المركزية ودلالاتها بالنسبة للمالية العامة،بالإضافة إلى تقييم لأهم المخاطر في مجال المالية العامة.
كما ينبغي أن تغطي المعلومات المقدمة وقت عرض الموازنة السنوية جميع أنشطة المالية العامة بغض النظر عن الترتيبات المؤسسة التي تنفذ بموجبها هذه الأنظمة.نزيه عبد المقصود شفافية الموازنة العامة،
بالإضافة إلى تصميم كافة الإجراءات والتعليمات الحكومية في شكل قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة، ووضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها المعلومات التي يجب توفرها المواعيد التي يجب نشرها فيها، والمسؤولية القانونية عن عدم نشرها، وأن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات متاحة للمواطنين .
وكذا إتاحة وتوفير كافة البحوث والدراسات التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها،وقيام الدوائر الحكومية بوضع نصوص السياسات التي تتبناها في متناول الجمهور بشكل دوري وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.
بالإضافة إلى توفير البيانات الأساسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل وسريع ودقيق وكذا توفير البيانات الأساسية المتعلقة بالأداء الإقتصادي في وقت سريع وملائم. (نزيه عبد المقصود مبروك،شفافية الموازنة العامة أهميتها وأليات تعزيزها،جامعة الأزهر بطنطا،2010)

2. المحور الثاني: واقع شفافية الموازنة العامة في الجزائر:ويكون هذا من خلال مؤشرات شفافية الموازنة العامة .

1.2مستوى الإفصاح والشفافية في الجزائر

حسب بنك نقد الدولي من 1996 إلى غاية 2011 فإنه يلاحظ النسبة الضعيفة التي تحصلت عليها الجزائر في مؤشر الإفصاح والمساءلة والمحدد من طرف البنك بالرغم من التحسن الطفيف بعد سنة 2000 وصولا لحوالي 20 درجة سنة 2003، لكن عموما ما يمكن القول أن المساءلة والشفافية في الجزائر ضعيفة جدا (حكيم بوجطو، أسباب عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، ص180)

وبإستقراء دليل الموازنة المفتوحة لعام 2006 فقد صنفت الجزائر من البلدان التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات بين و 21 و40 درجة فيمال صنفت الدول التي حققت 81 و100 درجة على أنها تقدم معلومات غزيرة، أما بالنسبة لمشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية بحسب كمية المعلومات المنشورة فإن الجزائر تقدم فقط بعض المعلومات للمواطنين وقد حققت ما بين 41 إلى 60 درجة.

أما بالنسبة لتصريح ما قبل الموازنة : فإن الجزائر لا تقدم تصريح ما قبل الموازنة للمواطنين بنسبة 0 درجة، كما أن الجزائر لا تنشر تقارير خلال العام ولا تقوم بنشر مراجعة منتصف العام ولا حتى نشر تقرير تدقيق الحسابات بنسب 0 بالمئة، وفيما يخص إتاحة السلطة التنفيذية من الوقت للتشريع من أجل دراسة الموازنة في المجلس الشعبي الوطني يتلقى الموازنة قبل 3 أشهر على الأقل من بدأ سنة الموازنة، أما عن إمكانية حصول المواطنين على معلومات مفصلة عن الموازنة: فإن الجزائر لا تقوم بنشرها بنسبة 0 بالمئة، أما بالنسبة لجلسات الإستماع العامة عن موازنات المؤسسات والوزارات التي تقوم بتحضيرها السلطة التنفيذية فإن الجزائر من البلدان التي تعقد عددا محدودا عنها،

أما عن نشر الحسابات المدققة النهائية فإنه بالنسبة للجزائر لا تكتمل إلا في غضون 24 شهر من نهاية سنة الموازنة كما أن السلطة التنفيذية هي التي تقرر هيئة تدقيق الحسابات المستقلة ويكون التمويل متماشيا مع حاجة الهيئة لإنجاز مهمتها

(www .opon budget tindex. the international budget project oben budget intiatif،2006 .)

وتبين الدراسة الإستقسائية التي أجريت عام 2012 أن الميزانيات الوطنية ل 77 دولة من بين 100 بلد منها الجزائر خضع لتقييم لا تستوفي المعايير الأساسية لشفافية الميزانيات كما أن فرص مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في مراحلها غير كافية فقد تحصلت على نسبة 14 بالنسبة لقوة الجهاز التشريعي أي 21 من أصل 100 بالنسبة لقوة الجهاز الأعلى للتدقيق 34 أي 40 من أصل 100. (دراسة إستقصائية حول الميزانية المفتوحة لعام 2012،منظمة الشراكة الدولية للميزانية المفتوحة .) وتأتي الجزائر من بين البلدان التي تمثل مراكز متأخرة على صعيد العالم في مجال الشفافية كما أن الجزائر تضع رهن إشارة العموم عددا قليلا من المعلومات حول الميزانية بنتيجة 3 من أصل 100 مؤشر حول الميزانية المفتوحة التي تحصلت عليها سنة 2017 وهي نتيجة أقل بكثير من تلك المسجلة سنة 2015 موضحة أن الجزائر خفضت منذ سنة 2015 كمية المعلومات حول الميزانية التي تضعها رهن إشارة العموم من خلال وضع مشروع الميزانية للجهاز التنفيذي فقط،كما أنها لم تحقق تقدما في بعض الميادين ولم تنشر التقرير الذي سبق إعداد الميزانية . (شفافية الميزانية : الجزائر في مؤخرة الترتيب،حسب دراسة حول الميزانية المفتوحة التي تستعمل 100 مؤشرات مرجحة بالتساوي لقياس شفافية الميزانية بالإرتكاز على المعايير الدولية،وقد إستغرق البحث أزيد من 18 شهر مابين اوت 2016 وجانفي 2018 بمشاركة 300 خبير في 115 دولة نشر في جريدة الجسور يوم 14 /05 /2018)، كما أشارت كتابة الدولة الأمريكية إلى أن الجزائر حققت تقدما هاما من حيث شفافية الميزانية مؤكدة أن وثائق الحكومة ومعطياتها حول الميزانية موثوقة ومتاحة للعامة، وجاء تقرير كتابة الدولة الأمريكية لسنة 2017 حول شفافية الميزانية في العالم أن الجزائر حققت تقدما هاما من خلال الفترة موضوع المراجعة بنشرها لتقارير التحقيق في المالية العمومية في الأجل المعقول، (كتابة الدولة الامريكية والتي تقوم كل سنة بإعداد تقارير حول شفافية الميزانية بالتنسيق مع كل الهيئات الفدرالية المختصة بغية تحديد الحكومات المؤهلة للإستفادة من المساعدة المالية الخارجية للو .م أ .وكالة الانباء الجزائرية www aps.،ds.الاربعاء 13 سبتمبر 2017) .

كما أظهرت النتائج العامة للدراسة التي قامت بها مؤسسة شراكة الموازنة الدولية وجود قلق من طرف الإنفاق لدى الحكومات،خاصة مع بداية تدابير الإنفاق لمواجهة وباء كورونا وبالنسبة للجزائر صنفت في المرتبة 112 بعد تحصلها على 39 بالمائة في مجال الرقابة البرلمانية و 28 بالمائة بالنسبة لمجلس المحاسبة مايعني معدل 61 بالمائة وقد أعتبر معدل منخفضا بالنظر إلى المعايير الدولية في هذا المجال.

2.2 غياب قانون ينظم حق الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية:

رغم إعتراف الدستور الجزائري لعام 2016 بحق المواطنين الحصول على المعلومات والوثائق والإحصاءات الإدارية من خلال نص المادة 51 منه الا أننا نجد غياب القانون المنظم لهذا الحق وبقي حبرا على الورق فبمرور قرابة 5سنوات على التنصيص عليه في الدستور إلا انه لم يظهر في أرض الواقع ولم يتم تنظيم هذا الحق في قانون خاص به رغم إحالتة من خلال الفقرة الثانية من المادة السابقة للقانون لتنظيمه وتبيان إجراءات وطرق ممارسته .

بالرجوع للقانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية للجزائر وحسب المادة 68 منه فوثائق الموازنة المذكورة فيها لا تظهر دائما وخاصة الملحقات التفسيرية والتقدير المالي والإقتصادي حيث يظهر عدم الإهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات حول عمليات تسيير المال العام، كما لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة ما عدى مبالغ الإعتمادات المخصصة من طرف الموازنة العامة لفائدة حسابات التخصيص الخاص.

كما أن الوثائق التي نصت عليها المادة 68 السابقة من الصعب الحصول عليها خاصة متعلق بالملحقات التفسيرية والتقدير المالي والإقتصادي فالوثائق المالية غائبة تماما عن مجال الإعلام القانوني وإن هذه الوثائق وإن وجدت فإنها تبقى حبيسة البرلمان والحكومة فقط ولا تكون محل نشر ولا تكون في متناول الجمهور رغم أن الشفافية العامة في الميزانية تقتضي أن تكون هذه الوثائق غير قابلة للنشر محددة ومبررة (دجاجي العلجة، دور الشفافية في تحقيق حوكمة المالية العامة،مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة، العدد 06،2012)

فهناك علاقة طردية بين الحق في الحصول على المعلومات والشفافية بمعنى كلما توفر هذا الحق في دولة ما وكان الوصول إليه سهلا كلما كان مؤشر الشفافية في تلك الدولة مرتفع .

فوجود حق الحصول على المعلومات في أي مجال يتطلب إجراءات وآليات لممارسته وعند تدقيقنا للنظام القانوني المنظم لهذا الحق نجد غياب إجراءات ممارسته في الجزائر بصفة عامة وغياب إجراءات الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية بصفة خاصة وهنا نجد قصورا في ممارسته بالجزائر، فكلما تمكن الأفراد من حصولهم على المعلومات الميزانياتية كلما كانت هناك شفافية ورقابة وبالتالي العمل على ترشيد في النفقات خاصة في ظل الفساد المالي الذي تشهده الجزائر فمن خلال هذه المعلومات نطلع على ما تقوم الدولة بتحصيله وفيما تنفقه خاصة في ظل إحتكار الجزء الاكبر لإنفاق المال العام على الحكومة وسلطات الدولة دون المجالات الخاصة لأفراد المجتمع كالصحة والتعليم، فالمواطن الجزائري يجهل المعلومات المتعلقة بالموازنة والمالية العمومية وهناك معلومات ووثائق من المفروض على الدولة أن تقوم بنشرها لكنها لا تفعل وأصبحت الدولة تعطي معلومات محددة في ما يتعلق بالميزانية فقط لأشخاص محصورين في البرلمان، مجلس المحاسبة، اللذان لهما مهمة الرقابة عليها.

3.2 غياب الرقابة في الجزائر: يمثل إخضاع الموازنة العامة للرقابة العامة إحدى الخطوات على طريق وعر لإتاحة المعلومات وتيسير الحصول عليها على نطاق واسع حسب المادة 178 من دستور 2016 فإنه "تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان عرضا عن إستعمال الإعتمادات التي اقرتها لكل سنة مالية"،وحسب الفقرة الثانية "تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من البرلمان". وحسب المادة 76من قانون 17\84 فإنه "يجب أن يكون مشروع قانون ضبط الميزانية المقدم ضمن الشروط المحددة لهذا الغرض بموجب الأحكام القانونية على ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة مرفوقا بما يلي:

- تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة.
- جدول تنفيذ الإعتمادات المصوت عليها ورخص تمويل الإستثمارات المخططية .

ما يمكن ملاحظته عدم تمتع مؤسسات الرقابة والتدقيق العليا بالإستقلال أو التمويل الكافي للقيام بمهامها فمجلس المحاسبة هو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية وغير مفعل بالكيفية المطلوبة التي تستدعيها الرقابة على الأموال العامة للدولة .كما أنها تتسم بالضعف والتبعية ومن دلائل ذلك عجز الجمهور عن الحصول على نسخ من التقرير السنوي لتدقيق الحسابات في الوقت المالي وهذا ما أشار إليه المسح الذي قامت به
- بالنسبة لمراجعي الحسابات فهم تحت مسؤولية السلطة التنفيذية وبإمكان هذه الأخيرة عزلهم أو تغيرهم في أي وقت وبالتالي يفتقدون للإستقلالية التامة وفق لإستطلاع الميزانية المفتوحة لعام 2017 فإن دول شمال إفريقيا (الجزئر) تتيح قدرا ضئيلا من الرقابة الفعالة من قبل المؤسسات المعنية بالمساءلة كالبرلمان وأجهزة الرقابة العليا (ليندة بتديني، الشفافية في العالم العربي أين تذهب الأموال،مدونات البنك الدولي،blogs .word bank.org) تبعية الهيئة التشريعية للسلطة التنفيذية والذي أصبح يعيق دورها الرقابي .

4.2 معوقات تطبيق الشفافية : بالإضافة إلى ماسبق هناك معوقات تحد من تطبيق مبادئ الشفافية والحصول على المعلومات المالية والميزانياتية نذكر منها :
- بالرغم من الإعتراف بالحق في الحصول على المعلومات بصفة عامة (والمعلومات المالية بصفة خاصة) فغالبا مايتم تغييب النص وعدم الإحتكام إليه .
- إحالة تنظيم النص والإقرار الدستوري الكافل له إلى التشريع العادي.
- إن ممارسة هذا الحق يكون في مواجهة السلطة التنفيذية التي غالبا ماتهدر هذه الحقوق.
- ضعف المؤسسات الدستورية (الرقابية) وتبعيتها للسلطة التنفيذية .
الجهل وغياب الوعي بأهمية تطبيق الشفافية وسيطرة الرقابة الذاتية لدى الأفراد والموظفين التي تعتبر أخطر المحددات التي تحد من حرية الحصول على المعلومات(الشفافية المالية) وإعتقاد الموظفين أن هذه المعلومات تخدم المؤسسة أو المصلحة الوطنية فقط.
غياب حماية المعلومات: تتمثل معوقات حرية تداول المعلومات المالية في التهديدات الأمنية لنظم المعلومات والتي تتمثل في سرية و إتلاف و تزوير البيانات والمعلومات المخزنة على الحسابات الألية وشبكاتها.
القيود القانونية والسياسية التي تعيق وسائل الإعلام وتمنع الكشف التلقائي من قبل الحكومات عن المعلومات.

5.2 السبل الواجب على الحكومة إتباعها لتعزيز دور الشفافية لتحقيق الموازنة المفتوحة:
أ/ عصرنة الميزانية : في ظل التحول الإقتصادي وتوجه الجزائر نحو إقتصاد السوق إستلزم الأمر عليها مواكبة التحول وعصرنة الموازنة العام وذلك نتيجة للمساوئ التي كانت تعتري النظام السابق في إطار ضعف نظام المعلومات في إدارة المال العام الذي يقوم على المحدودية في إستخدام تكنولوجيات الحديثة للإعلام الإلي، فوجود نظام للمعلومات يكرس مبدأ الشفافية المالية العامة حيث يسمح بمعرفة نسبة تنفيذ الميزانيات وبشكل دقيق كل فترة زمنية .
كما أن هيمنة ثقافة التعتيم ونقص الشفافية من جانب مسؤولي الدولة هي الواقع الطاغي على الموازنة المفتوحة لذا إستوجب إصلاحات عميقة من أجل تحقيق الشفافية في الموازنة العامة.
ب / تحسين تدفق المعلومات:
يقوم برنامج الإصلاح الموازني على تجسيد نظام معلوماتي يعرف بالنظام المتكامل لتسيير الميزانية الذي يسمح بتحميل المعلومات في أي لحظة من عدة جهات نحو شبكة مركزية ويساعد في نقل المعلومات وتوفير الشبكة المعلوماتية عبر ربط مختلف الوحدات الحكومية بنظام ممركز ومحسوب للمحاسبة العامة.(عبد الحميد مرغيت،محاضرات في مقياس المحاسبة العمومية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية،جامعة جيجل 2018-2019
ج /الإتجاه نحو الرقمنة والحكومة الإلكترونية: تعتبر من أهم الأليات التي التي تسهل عملية حصول المواطنين على المعلومات في وقت وجيز فوجود شبكة معلومات في كافة الدوائر والمؤسسات تساهم في تسهيل تدفق المعلومات لذا من الضروري نشر مختلف الوثائق المتعلقة بالميزانية العامة على المواقع الإلكترونية لمؤسسة العمومية المعنية بهدف تسهيل حصول المواطنين عليها .

د / تبني المعايير الدولية للمحاسبة العمومية: ولما كانت المحاسبة العمومية إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل الحفاظ على المال العام وتحقيق شفافية المالية العامة،فتبني معايير المحاسبة من شأنه جعل نظام المحاسبة يتميز بالمرونة لإستجابة للتغيرات والمستجدات المحاسبية الدولية .

ه / تحسين دور أجهزة الرقابة : لابد من تفعيل دور أجهزة الرقابة العليا للدولة من أجل الإرتقاء بالشفافية وحتى تصل إلى هذه الدرجة لابد من الأخذ في ممارساتها بمبادئ ومعايير الرقابة بحيث حينما تكون بصدد قيامها بمهامها يجب أن تكون في إطار قانوني يتيح المساءلة والشفافية، الأخذ بمبدأ الإفصاح عن تفويضها القانوني ومسؤولياتها وإستراجياتها للعموم،وعليها أن تبني معايير وعمليات ومنهجيات للرقابة تتسم بالموضوعية والشفافية.
بالإضافة إلى ماسبق ضرورة توفير أليات عامة لتعزيز الشفافية من خلال الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وتطبيق سيادة القانون، توفير الديمقراطية في المجتمع، وقيامة شراكة حقيقية بين المواطن والحكومة.

خاتمة:

وفي الأخير كما رأينا تلعب الشفافية دور كبير في تحقيق الميزانية المفتوحة والحصول على البيانات ومختلف العمليات المالية المتعلقة بالميزانية العامة مما يساهم في القضاء على الفساد وتحقيق التنمية المستدامة ،فبعدما كان الكشف عن الميزانية العامة يعتبر من المحرمات لسنوات طويلة ومع زيادة طلب المواطنين ومختلف أطياف المجتمع للشفافية والمساءلة جعل هذا الوضع يتغير وأصبح ينظر للمواطنين بإعتبارهم فاعلين يمثلون جزء لا يتجزأ من الإشراف على السياسات العامة والرقابة عليها وتقييمها.
وبعد هذه الدراسة توصلنا إلى أن الجزائر لا تلتزم بمبادئ الشفافية والموازنة المفتوحة عند إعدادها وتنفيذها للميزانية العامة،
وكما رأينا ترتيب الجزائر في مؤشرات الشفافية العالمية والتي جاءت في مراتب متأخرة في مستوى الشفافية والإفصاح من خلال الدراسات والتقاريير الدولية المقدمة في هذا الإطار ،ولتحسين وضعيتها فعليها بنشر وثائق الميزانية بطريقة أوسع و إتاحة الإطلاع عليها من خلال وسائل الإعلام و الأنترنت ،وكذا تعزيز دور أجهزة الرقابة و إستقلاليتها وضرورة إشراك المواطنين وهيئات المجتمع المدني في المسائل المتعلقة بالميزانية وحتى إشراكهم في عمليات التدقيق والرقابة ،فللوصول إلى الميزانية المفتوحة لابد من تعزيز دور الشفافية المالية والحصول على المعلومات والنزاهة وكذا المواطنة والمشاركة الفعالة في إعدادها .

قائمة المراجع APA

1- حاجي العلجة،دور الشفافية في تحقيق حوكمة المالية العامة، مجلة علوم الإقتصاد والتسير والتجارة، العدد 26،2012

2- منظمة الشراكة الدولية للميزانية حول الميزانية المفتوحة لسنة2007

3- غالمي زهيرة، دور المساءلة الإجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدولة مع الإشارة إلى الجزائر،مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية،مجلد 11، عدد 04،جامعة شلف،اكتوبر 2019،ص 140).

4- مبادرة الموازنة المفتوحة التابعة لمنظمة الشراكة الدولية للموازنات، وهي برنامج ترويجي دولي يدعم تبني أنظمة مالية عامة تتسم بالشفافية وتعمل في 100 بلد. www. openbudge tindex. org)،

5- أسامة دياب،وريم عبد الحليم،شفافية الموازنة العامة للدولة الضرورة الإقتصادية الغائبة عن الواقع المصري .صادرة عن وحدة العدالة الإقتصادية و الإجتماعية ط1المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،ديسمبر 2014

6- كتارينا ألبوكارك، تمويل و إعداد الميزانية لإعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي،المقررة الخاصة بالأمم المتحدة المعنية في الحصول على المياه والصرف الصحي،المشاع الإبداعي

بلال البرغوثي، الحق في الإطلاع،فلسطين
7- سعيد علي الراشدي،الإدارة بالشفافية ندار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،ط 1 الأردن 2007
8- عبد العزيز الدخيل،الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانية، دار الشافي، السعودية، 2011)
9- أحمد فتحي أبو كريم،الشفافية والقيادة في الإدارة،دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، ط 1، 2009
10- عبير حكمت سلامة الكتارتة المساءلة الإجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين،الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة،ديسمبر،2016
11- مقال بعنوان الشفافية والمساءلة،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .htt/ www. Undp .pogan arg
12- محمد علي صالح جبران الشفافية والافصاح في الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، كلية التجارة والإقتصاد، العدد 26، جامعة صنعاء، اليمن، 2018
13- شرف الموسومي، رئيس الجمعية البحرينية للشفافية،شفافية الميزانية العامة،مملكة البحرين،2020 ، www alshafafeyabh.org
14- نزيه عبد المقصود مبروك،شفافية الموازنة العامة أهميتها وأليات تعزيزها،جامعة الأزهر بطنطا،2010
15- حكيم بوجطو، أسباب عصرنة نظام الموازنة العامة في الجزائر، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، ص180
www .opon budget tindex. the international budget project oben budget intiatif،2006
16- كتابة الدولة الامريكية والتي تقوم كل سنة بإعداد تقارير حول شفافية الميزانية بالتنسيق مع كل الهيئات الفدرالية المختصة بغية تحديد الحكومات المؤهلة للإستفادة من المساعدة المالية الخارجية
17- .وكالة الانباء الجزائرية www aps.،ds.الاربعاء 13 سبتمبر 2017
18- ليندة بتديني، الشفافية في العالم العربي أين تذهب الأموال،مدونات البنك الدولي،word bank.org. blogs